بحث بعنوان

مسارات الحل الاستراتيجي للعراق حول الصراع المائي مع تركيا

Paths for a strategic solution to the Iraqi-Turkish conflict around the Tigris and Euphrates rivers

م. د. وسام ناظم الخيكاني

كلية التربية للبنات / جامعة القادسية

Dr. Wissam Nazim Al-Khikani

College of Education for Girls / Al-Qadisiyah University

wesam.nadhim@qu.edu.iq

الاختصاص العام/ العلوم السياسية.

الاختصاص الدقيق / علاقات دولية وسياسة خارجية

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، دجلة، الفرات، الصراع الدولي.

Strategy, Tigris, Euphrates, international conflict.

ملخص البحث

إنَّ الصراع الدولي هو صفة ملازمة لطبيعة النظام السياسي الدولي، إذ تُعد عوامل الصراع والتنافس والتعاون هي المحرك الرئيس لهذا النظام، ومن ناحية الصراع العراقي التركي على نهري دجلة والفرات، هو ناتج من عدة أسباب، الأول: يرى الجانب التركي أنَّ نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود وليسا نهرين دوليين، والسبب الثاني: هو ضعف الجانب العراقي في الحصول على حقوقه المائية ولعدة أسباب داخلية وخارجية، وهنا تظهر عدة مسارات للحل الاستراتيجي لهذا الصراع، أو على الأقل الحد من آثاره السلبية في دول المصب ولاسيما العراق، ومنها توحيد الرؤى الداخلية للجانب العراقي، من أجل الخروج بقرار عراقي سيادي موحد للتفاوض مع الجانب التركي، لاسيّما اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية للتعامل مع هذا الصراع، لأن الجانب العراقي خرج من حروب كثيرة مؤخراً، ولا يستطيع التلويح بالحلول العسكرية حالياً.

ABSTRACT

International conflict is an inherent characteristic of the nature of the international political system, as the factors of conflict, competition and cooperation are the main drivers of this system. On the one hand, the Iraqi-Turkish conflict over the Tigris and Euphrates rivers is the result of several reasons. The first is that the Turkish side sees the Tigris and Euphrates rivers as cross-border rivers, not two rivers. Internationally, the second reason is the weakness of the Iraqi side in obtaining its water rights and for several internal and external reasons. Here several paths emerge for a strategic solution to this conflict or at least reducing its negative effects on the downstream countries, especially Iraq. Including unifying the internal visions of the Iraqi side in order to come up with a unified, sovereign Iraqi decision to negotiate with the Turkish side, especially resorting to diplomatic solutions to deal with this conflict because the Iraqi side has emerged from many wars recently and cannot threaten military solutions currently.

المقدمة

تؤكد أغلب مراكز البحوث الاستراتيجية بأنَّ الحروب الدولية المقبلة، هي الحروب على الموارد الطبيعية، وأهمها الموارد المائية، إذ تشكل المياه العذبة في العالم نسبة أقل من (١%) من كمية المياه على هذا الكوكب، وأنَّ نهري دجلة والفرات تنبع أغلب مياهها خارج الحدود العراقية ولاسيّما في الجانب التركي، والذي يسعى بكل الطرق إلى استخدام موضوع المياه كورقة ضغط على الجانب العراقي، ويؤكد من جانب آخر بسياسة المياه مقابل النفط في التعامل مع العراق، معتبراً أنَّ المياه والموارد النفطية هي موارد طبيعية، ومن حق كل دولة التحكم بمواردها كما تشاء، وهذا مخالف للمعاهدات والقواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية. ومع غياب الاتفاقيات وعدم الالتزام ببعضها الآخر بين دول المنبع والمصب العراق وتركيا، حول اقتسام مياه هذين النهرين، أثر هذا الأمر سلباً في الجانب العراقي، وأخرج مساحات زراعية واسعة من الإنتاج، وجفَّف العديد من الأهوار، وهدد بنهاية الثروة الحيوانية ولاسيما في وسط العراق وجنوبه، وأثر في المخزون المائي العراقي، إذ قامت تركيا بإنشاء العديد من السدود وقنوات الري على نهري دجلة والفرات داخل الأراضي التركية، دون ابلاغ دول المصب أو الاتفاق معهم، وهذا مخالف للقانون الدولي، مستغلة ضعف دول المصب، بسبب انشغالها بحروب كثيرة ومستمرة.

ومن ناحية الحلول الاستراتيجية للحد من هذا الصراع بين الدولتين، تظهر هناك العديد من الحلول أمام صانع القرار السياسي العراقي للحصول على حقوقه المائية، وهذه الحلول دبلوماسية بالدرجة الأولى، لأنَّ ميزان القوى غير متكافئ بين الدولتين، وأنَّ اللجوء إلى الحلول العسكرية لا يصب في مصلحة الجانب العراقي، وأبرز هذه الحلول تتعلق بتوحيد الرؤى العراقية في جانب التعامل مع تركيا، لاسيّما استعمال الجانب الاقتصادي، لأنَّ العراق من أبرز الدول المستورة للبضائع التركية، ويمكن استخدام ورقة استيراد البضائع مقابل المياه، كذلك هناك حلول قانونية دولية، وتحتاج إلى فريق قانوني كبير عراقي، باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، واستخدام سياسة التحكيم الدولي، والتي ستصب في مصلحة العراق بشكل كبير.

أهمية البحث:

جاءت أهمية هذا البحث من كونه تطرق إلى مرحلة حساسة وخطرة هددت طبيعة الحياة في العراق، عن طريق الانخفاض المستمر لموارده المائية من نهري دجلة والفرات، وحاول هذا البحث وضع الحلول المناسبة والاستراتيجية والواقعية أمام صانع القرار السياسي العراقي، من أجل صنع واتخاذ قرار سيادي يحفظ للعراق موارده المائية، عن طريق اتباع استراتيجيات سلمية للتعامل مع هذا الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، لأنَّ ميزان القوى غير متكافئ بين الدولتين، كذلك من أهمية هذا البحث بأنَّه وضع أمام صانع القرار السياسي العراقي المشاريع الاحترازية الداخلية، من أجل مواجهة انخفاض المخزون المائي، بإنشاء العديد من السدود والمشاريع الداخلية للحد من هدر هذا المخزون.

إشكالية البحث:

تتمحور اشكالية هذا البحث حول ما طبيعة الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، عن طريق الأسباب والمعطيات والنتائج، لاسيما التطرق إلى أثر هذا الصراع في طبيعة العلاقات بين البلدين، وأثره في طبيعة الحياة في العراق، لأنَّ المياه مصدر أساسي للحياة. وما الطرق الممكنة والمتاحة التي يجب أن يستخدمها العراق للحفاظ على موارده المائية. وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية عن طريق ما يأتي.

فرضية البحث:

إنَّ هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها أنَّ المخزون المائي العراقي يمر بمرحلة الانخفاض المستمر، بسبب السياسات التركية بإقامة المشاريع على هذه الأنهار المشتركة بين البلدين، دون التعاون مع الجانب العراقي، والاجابة والمواجهة على هذه السياسات التركية التي تضر بمصلحة العراق، يكون عن طريق اتباع الجانب العراقي العديد من الحلول الاستراتيجية الممكنة للحصول على حقوقه المائية.

منهجية البحث:

احتاج البحث عددًا من المناهج الدراسية لتحقيق الهدف منه، وهذه المناهج، هي: (المنهج الوصفي) الذي عن طريقه تم عرض طبيعة الصراع بين البلدين العراقي والتركي حول نهري دجلة والفرات بشكل وصفي كما حدثت في الواقع بين البلدين. وتطلب البحث استخدام (المنهج التاريخي)، وعن طريق هذا المنهج تمَّ تتبع بعض الوقائع والأحداث التاريخية ذات الصلة

بموضوع البحث، ومنها طبيعة المعاهدات المائية بين البلدين منذ نشأة الدولة العراقية، وكذلك استخدِم (المنهج التحليلي) لتحليل المواقف والأحداث السياسية بين البلدين ودراستهما، وتضمن البحث أيضاً (المنهج الاستشرافي) والذي يعد من مناهج الدراسات المستقبلية، من أجل وضع الافتراضات والتصورات لطبيعة هذا الصراع في المستقبل، والحلول الممكنة في قادم الأيام بناءً على معطيات حالية.

هيكلية البحث:

تكوَّن البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وقسّم كما يأتي:

المبحث الأول: درس هذا المبحث الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، وقسِّم على مطلبين: بحث الأول مفهوم الصراع على نهري دجلة والفرات، أمّا المطلب الثاني فتحدث عن طبيعة المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لاقتسام المياه الدولية.

المبحث الثاني: تطرق هذا المبحث إلى مسارات الحل الاستراتيجي للصراع العراقي التركي، وذلك عن طريق ثلاثة مطالب: جاء الأول بعنوان المسار الدبلوماسي، أمّا المطلب الثاني فتناول مسار توحيد قرار القوى السياسية العراقية، وكان المطلب الثالث بعنوان مسار للجوء إلى التحكيم ومحكمة العدل الدولية.

المبحث الأول

الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات

إنَّ الصراع هو صفة طبيعية في النفس البشرية، وفي العلاقات الدولية بين الدول، ويختلف الصراع كثيراً عن التنافس والحرب والأزمة والمشكلة، ولاسيّما أنَّ الصراع بين دول حوض نهري دجلة والفرات هو صراع مستمر، بسبب الحاجة إلى المياه العذبة والتي هي في تناقص مستمر، بسبب زيادة عدد السكان في العالم من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التغييرات البيئية، وأنَّ عدم التزام الجانب التركي بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين حول تقسيم المياه، وعدم التزامها ايضاً بالقواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه الدولية، أثر ذلك سلباً في طبيعة الحياة في العراق، وأخرج مساحات زراعية كبيرة عن خط الإنتاج، كما يأتي:

المطلب الأول: مفهوم الصراع الدولي على نهري دجلة والفرات:

عند متابعة المسار التاريخي للبشرية، نرى أنَّ الصراع هو الحقيقة الثابتة في الواقع الإنساني والجماعي على مختلف المستويات، وهو ما أكده الفيلسوف الإنكليزي "توماس هوبز"، عندما قال: إنَّ الإنسان دائماً يميل للصراع مع أقرانه بدافع المصلحة والدفاع عن النفس وطمعاً في المجد، وإنَّ مفهوم الصراع هو تعارض متصور أو حقيقي للاحتياجات والمصالح والقيم بين طرفين أو أكثر، ويسعى طرفا الصراع إلى السيطرة والتحكم في قدرات الطرف الآخر وإلحاق الضرر المتعمد به[1].

وهناك تداخل في مفهوم الصراع مع مفاهيم أخرى، كالتنافس والحرب والتوتر والأزمة في جانب العلاقات الدولية، وسنوضح الفرق بين الصراع والتنافس والحرب بشكل مختصر. إنَّ التنافس هو فعل مشروع بين الأفراد والدول والمؤسسات، ومحكوم بقواعد قانونية مشروعية، ويعود على المتنافسين بنتائج إيجابية، ولا يسعى أطراف التنافس إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر كما في الصراع، أمّا في جانب الحرب فإنَّها تعد أقصى صور الصراع عنفاً، وأكثرها وضوحاً، ولكن الحرب لا تعني نهاية للصراع بين الأطراف، لأنَّ الصراع هو وجودي أزلي لا

(١) جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥)، ص ١٧.

ينتهي بقيام الحرب، بل يسعى الصراع إلى إلغاء وجود الطرف الآخر، والسيطرة عليه بشكل كامل، كما هو الصراع الفلسطيني الصهيوني، فإنَّه لا ينتهي إلا بزوال أحد أطرافه، فهو وجودي [٢].

(٢) منير محمود، مفهوم الصراع / دراسة في الأصول النظرية للأسباب والانواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، العدد (٣)، ١٩٩٧، ص٥٥.

فيما يتعلق بموضوع نهري دجلة والفرات، فإنَّهما من المصادر المائية المسطحة الرئيسة للعراق، بل هما عصب الحياة. ينبع نهر الفرات بشكل رئيس من تركيا، في حين تشترك ثلاث دول في تكوين نهر دجلة، هي: تركيا وإيران والعراق، وسيتم توضيح ذلك كما يأتي:

أولا- نهر الفرات: يعد نهر الفرات من أطول الأنهار في جنوب غرب آسيا، وينبع من هضبة أرمينيا في الجزء الشرقي في تركيا، ويبلغ طوله من المنبع في تركيا إلى المصب في شط العرب عند التقائه بنهر دجلة (٢٩٤٠) كم، والذي يمر بثلاث دول، هي: تركيا وسوريا والعراق، والمصدر الرئيس لهذا النهر هو من تساقط الأمطار والثلوج في مناطق منابعه في الجزء الشرقي لتركيا، وبالتحديد من مرتفعات " أرضروم " في هضبة " أرمينيا "، وهذه الهضبة تقع بين البحر الأسود وبحيرة "وان "، وأغلب إيرادات نهر الفرات هي من تركيا، والتي تبلغ حوالي (٣٠) مليار م٣، أمّا الوارد المائي لهذا النهر في العراق هي في تراجع مستمر، بسبب المشاريع المائية التركية على هذا النهر، دون الاتفاق مع دول المصب العراق وسوريا[٣].

ويتكون نهر الفرات من رافدين، هما: (فرات صو، ومراد صو)، ويلتقي هذان الرافدان بالقرب من مدينة "كيبان" في شرق تركيا، ليكونا نهر الفرات، ومن ناحية نوعية مياه هذا النهر، فإنَّ مياهه متردية مقارنة بمياه نهر الفرات ولعدة أسباب، منها: طول المسافة التي يقطعها النهر في أرض مكشوفة، وهذا يعرضه لزيادة في عملية التبخر، وزيادة الأملاح فيه، لاسيما السياسة التركية التي تدفع في هذا النهر، كميات ملوثة كبيرة من المياه باتجاه سوريا والعراق، وإنَّ مسار نهر الفرات في العراق يبدأ منذ دخوله الأراضي العراقية من مدينة القائم في محافظة الانبار، وينتهي بالالتقاء مع نهر دجلة في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليكونا شط العرب[٤].

---

(٣) رحيم حايف السلطاني، نهر الفرات بين المدلول الجغرافي والتاريخي، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٥، ص٢٠٦-٢٠٧.

(٤) محمد بديوي، التعطيش السياسي / تفاصيل في مسألة المياه في العراق، دائرة الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة العراقية، بغداد – العراق، (٢٠٠١)، ص١٥-١٦.

ثانياً- نهر دجلة: ينبع هذا النهر من جنوب شرق الاناضول، وبالتحديد من جبال طوروس، أثر سقوط الثلوج والأمطار على سفوح هذه الجبال، ويتكون من رافدين رئيسين، هما: (بوتان صو، ودجلة صو)، ويلتقي هذان الرافدان ليكونا نهر دجلة الرئيس قرب الحدود العراقية، والذي يشكل ثلث مياه هذا النهر، ويبلغ طول هذا النهر (١٩٠٠) كم من منبعه في تركيا إلى مصبه في شط العرب، وأغلب المسافة التي يقطعها النهر هي في الأراضي العراقية بحوالي (١٤١٥) كم، إذ يدخل للأراضي العراقية من مدينة "فيشخابور" في محافظة دهوك شمال العراق[٥]، ويتميز هذا النهر بكثرة روافده التي تصب فيه عند المرور بالأراضي العراقية، وأهم روافده، هي:

أولاً- نهر ديالي والذي ينبع من الأراضي الإيرانية.

ثانياً- الزاب الكبير الذي ينبع من المناطق الحدودية العراقية التركية.

ثالثاً- الزاب الصغير الذي ينبع من الأراضي الإيرانية كذلك.

رابعاً- نهر العظيم الذي ينبع ويصب داخل الأراضي العراقية.

خامساً- وأخيراً نهر الخابور الذي ينبع من الأراضي التركية، ويصب في نهر دجلة عند مدينة "فيشاخابور" العراقية.

وبهذه الروافد الخمسة يتكون نهر دجلة الرئيسي داخل الأراضي العراقية[٦].

وعندما نصل إلى طبيعة الصراع بين دول حوض نهري دجلة والفرات، فإنَّه ينبع من فكرة أنَّ المياه تغطي ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، لكن (٩٧%) من هذه المياه هي مياه البحار والمحيطات وهي مياه مالحة، وبذلك فإنَّ المياه العذبة في العالم تبلغ (٣%) وثلثي المياه العذبة هي مياه متجمدة في القطب الشمالي والجنوبي، لاسيما المياه الجوفي، وبهذا فإنَّ نسبة المياه العذبة من الأنهار في العالم تبلغ (٠,١ %) من كمية المياه على كوكب الأرض، ولهذا السبب يحصل الصراع العنيف حول مياه الأنهار

(٥) حبيب راضي، وأخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، العدد (٧)، (٢٠٠٨)، ص١٢.

(٦) علي عبد الحسين، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، العدد (٣٠)، ٢٠١٦، ص٤٧.

بين الدول المشتركة بنهر معين، كما بين دول حوض نهري دجلة والفرات، ودول حوض نهر النيل، كما أنَّ هذا الصراع سوف يزداد بمرور الزمن، بسبب الزيادة المستمرة في عدد سكان العالم، ومحدودية هذه الأنهار، إذ بلغ عدد سكان العالم مؤخراً في عام (٢٠٢٣) ثمانية مليارات نسمة[٧].

إنَّ الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وتفكك الامبراطورية العثمانية، فبعد تأسيس الجمهورية التركية عام (١٩٢٣)، عملت تركيا على عقد العديد من الاتفاقيات، لتقسيم المياه مع الدول المجاورة لها، ومنها إيران وبلغاريا واليونان وجورجيا، ولكن بالمقابل لم تعقد اتفاقيات ملزمة مع الجانب العراقي، لتقسيم المياه المشتركة، وتصاعدت حدة الصراع بين البلدين بعد صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا لإدارة البلاد عام (٢٠٠٢)، وكذلك بعد احتلال العراق عام (٢٠٠٣)، وأصبح هذا الملف من الملفات العالقة والشائكة بين البلدين[٨]، لاسيما بعد إنشاء تركيا العديد من السدود والمشاريع على نهري دجلة والفرات، دون التنسيق مع الجانب العراقي، ومن هذه المشاريع مشروع (الغاب) والذي يتكون من (٢٢) سدًا على هذه الأنهر، كذلك إنشاء سد كيبان، ونفق أورفه، وسد اتاتورك، وسد (اليسو)، الذي افتتح عام (٢٠١٨) على نهر دجلة، وهو من السدود العملاقة التي منعت تدفق المياه للأراضي العراقية بصورة طبيعية[٩].

إنَّ هذا الصراع بين الدولتين العراقية والتركية، ينطلق من عدة أفكار تحملها كل دولة حول نهري دجلة والفرات، وهنا سوف نسلط الضوء على الرؤية التركية والعراقية حول اقتسام مياه هذه الأنهار، كما يأتي:

- **الرؤية التركية**: يرى الجانب التركي أنَّ نهري دجلة والفرات ليست أنهارً دولية، بل هي مياه عابرة للحدود، وبهذا المفهوم التركي يعني السيادة المطلقة التركية على مياه هذه الأنهار داخل أراضيها، وليس من حق دول الجوار المطالبة

---

(٧) وسام ناظم الخيكاني، استراتيجية العلاقات المائية بين تركيا والعراق، مركز الترا عراق، بغداد، ٢٠٢٠، على الرابط الالكتروني الاتي

https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%85%D8%A7%D9%84%A7%D9%86%D9%8A/%D8%A3%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%AA.

(٨) سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، بغداد – العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩، ص٢٤٥.

(٩) راجي يوسف البياتي، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية التركية، مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٢٩)، ٢٠١٩، ص١٠٥-١٠٦.

بحقوق مكتسبة، وهذا ما أكده الرئيس التركي الأسبق "سليمان ديميريل" عام (١٩٩٠) عندما قال: "إنَّ مياه الفرات تعود للشعب التركي، ولا توجد هنا أي مشكلة دولية" [١٠]، كذلك يرى الجانب التركي أنَّ دجلة والفرات حوض واحد وليس حوضين، وبهذا تدفع تركيا المشكلة تجاه الجانب العراقي، وتطلب منه تحويل جزء من مياه نهر دجلة إلى نهر الفرات، لسد النقص الحاصل فيه، عن طريق قناة الثرثار الصناعية. وهناك الكثير من الادعاءات التركية غير القانونية حول هذه الأنهار، ومنها ايضاً عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة لدول المصب، وكذلك ترى أنَّ لها الحق في السيادة المطلقة على هذه الأنهار، وتعمل على إنشاء السدود دون التعاون مع دول المصب، وهذه الرؤية التركية تسبب بتصاعد الصراع بين الدولتين حول اقتسام مياه هذه الأنهار[١١].

- **الرؤية العراقية:** يرى الجانب العراقي أنَّ له حقوقًا مكتسبة من نهري دجلة والفرات، وتعود هذه الحقوق إلى أكثر من (٧٠٠٠) سنة، وهو ما تضمنته اتفاقية "لوزان" بين تركيا ودول الحلفاء عام (١٩٢٣)، ويدعو الجانب العراقي إلى تقسيم مياه هذه الأنهار بشكل (عادل ومنصف)، بالاحتكام إلى القواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية والمحاكم الدولية، وهذا ما يرفضه الجانب التركي بالاحتكام للقانون الدولي، كذلك يرى العراق أنَّ نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان وليسا رافدين لنهر واحد كما يدعي الجانب التركي [١٢].

المطلب الثاني: طبيعة المعاهدات والقواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية:

The second requirement: The nature of treaties and rules regulating the sharing of international waters:

(١٠) شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٥.

(١١) شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٥.

(١٢) عبد الكريم سلومي، السياسة المائية التركية واثرها على العراق مستقبلاً، مؤسسة الحوار المتمدن، الامارات العربية، العدد (٦٥٣٩)، ٢٠٢٠، ص٢.

في جانب الاتفاقيات والمعاهدات بين العراق وتركيا حول نهري دجلة والفرات، لهذه اللحظة لم يتم توقيع اتفاق كامل وملزم لتقسيم المياه بين الدولتين، وذلك بسبب رفض الجانب التركي الدخول في اتفاق قانوني ملزم في هذا الموضوع، وكانت أول اتفاقية بين البلدين هي اتفاقية الصداقة العراقية التركية في عام (١٩٤٦)، وبموجبها وافقت تركيا بإخطار العراق حول خطط إنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات، ولكن لم تلتزم تركيا بهذا الاتفاق، وقامت بإنشاء سد (كيبان) على نهر الفرات عام (١٩٦٥) دون إخطار الجانب العراقي[١٣]، وهناك العديد من الاتفاقيات بين البلدين حول نهري دجلة والفرات، والتي لم تلتزم بها تركيا، وسوف نذكر أهمها كما يأتي:

١. **معاهدة حسن الجوار العراقي التركي**: وكانت هذه المعاهدة عام (١٩٤٦)، وأهم ما جاء فيها هو من حق العراق إنشاء المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات داخل أراضيه، وتنظيم عملية تقسيم المياه بين دول المصب والمنبع حول نهري دجلة والفرات[١٤].
٢. **التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا بعد (٢٠٠٣)**: حصلت العديد من التفاهمات السياسية بين البلدين، حول حصة العراق المائية من نهري دجلة والفرات في الأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٩)، وأهم هذه التفاهمات عندما زار العراق الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردوغان) في عام (٢٠٠٩)، ووعد الجانب العراقي بزيادة تدفق المياه المتجهة إلى العراق في نهر دجلة، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك[١٥].

أمّا القواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية، فإنَّ القانون الدولي نظم عملية استخدام الأنهار بين الدول المتشاطئة، عن طريق العديد من القواعد، ومنها قواعد (هلسنكي) المنظمة لاستخدام مياه الأنهار الدولية لعام (١٩٦٦)، وكذلك اتفاق قانون

---

(١٣) سعد جاسم، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، بغداد-العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٨، ص١٠٥.

(١٤) لؤي خير الله، المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق، مركز دراسات العربي الأوربي، باريس – فرنسا، ٢٠٠٠، ص٢٩٥.

(١٥) زهير المالكي، ملف دجلة والفرات والتحديات على العراق، صحيفة المثقف، استراليا، ٢٠١٨/٢/١٩، العدد (٤١٨٥)، ص١.

البحار لعام (١٩٩٧)، والذي أكدت هذه الاتفاقات القانونية على عملية تنظيم استخدام المياه الدولية بصورة عادلة، ولكن الجانب التركي لم يلتزم ببنودها[١٦]، وهذه القواعد القانونية هي كما يأتي:

١. **قواعد هلسنكي:** وهي صادرة من جمعية القانون الدولي في مؤتمرها (٥٢) لعام (١٩٦٦) في هولندا، لتنظيم عملية استخدام المياه الدولية بصورة عادلة، وأهم ما جاء في هذه القواعد هو تعريف حوض النهر، والتي نصت على أنَّ حوض النهر هو تلك الدول التي تتضمن جزء من أراضيها نهرًا دوليًا، وأكدت على مبادئ أهمها الاستخدام المنصف والعادل لمياه النهر الدولي، ومبدأ عدم إحداث الضرر بدول حوض النهر، ومبدأ التعاون والاخطار، ولكن جميع هذه القواعد لم يلتزم بها الجانب التركي[١٧].

٢. **اتفاقية قانون البحار**[١٨]: هذه الاتفاقية هي جزء من أعمال منظمة الأمم المتحدة في مجال الأنهار الدولية، وتم عقد هذه الاتفاقية في ٢١ / مايو / ١٩٩٧، وانضم العراق إلى هذه الاتفاقية في عام (٢٠٠١)، وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية حول تنظيم اقتسام الأنهار الدولية، هو تعريف المجرى المائي والمجرى المائي الدولي، ونصت المادة (١١) على مبدأ الاخطار المسبق لدول الحوض، في حال قيام إحداها بمشاريع مائية، وكذلك نصت المادة (٩) على أهمية تبادل المعلومات والبيانات بين دول حوض النهر، ولاسيّما ما يتعلق بالمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجي.

---

(١٦) حامد محمد السوداني، العلاقات العراقية التركية، رسلة ماجستير، جامعة الموصل- كلية التربية، العراق، ٢٠٠٩، ص٧٨.

(١٧) إبراهيم يسري، القواعد القانونية لإدارة الأنهار الدولية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة – مصر، ٥ / مايو / ٢٠١٦، ص٢-٤.

(١٨) القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات قانونية، الجزائر، ١٤/ حزيران / ٢٠١٩، ص٣.

المبحث الثاني

مسارات الحل الاستراتيجي للصراع العراقي التركي

إنَّ أهم مسارات الحل الاستراتيجي للجانب العراقي، من أجل الحصول على حقوقه المكتسبة من مياه نهري دجلة والفرات، هي: أولاً- اللجوء إلى الحل الدبلوماسي عن طريق إنشاء اتفاقات ملزمة بين الطرفين حول المياه، منطلق هذا الخيار هو أنَّ التبادل التجاري بين البلدين، وصل لأكثر من (١٥) مليار دولار مؤخراً، ويمكن استخدام هذا الجانب في بناء علاقات مائية تقوم على المصلحة المتبادلة، لاسيما أنَّ العراق يمتلك العديد من الحلول، ومنها: توحيد الرؤى الداخلية العراقية من أجل التعامل مع هذا الملف، برؤية سياسية واحدة تمثل الدولة العراقية، وكذلك يستطيع الجانب العراقي بالتعاون مع سوريا، اللجوء إلى سياسة التحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولة، للحصول على حقوقهم المائية، كما يأتي:

المطلب الأول: المسار الدبلوماسي:

في المجال الدبلوماسي يمتلك العراق العديد من الطرق للحصول على حقوقه المائية، وهي عن طريق تفعيل الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري، وعن طريق توظيف العديد من القضايا السياسية والأمنية في صالحه، وهي كما يأتي:

١. **الجانب الاقتصادي**: يرتبط العراق بعلاقات اقتصادية استثمارية وتجارية كبيرة مع تركيا، إذ إنه يعد المستورد الثاني للبضائع التركية بعد المانيا الاتحادية، وبلغ حجم التبادل التجاري في عام (٢٠٢٣) إلى أكثر من (١٥) مليار دولار أمريكي، فيمكن تفعيل هذا الجانب الايجابي في علاقة متبادلة بين البلدين، وعقد اتفاقيات لتنظيم عملية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات[١٩].

لاسيّما أنَّ الجانب التركي يستورد أكثر من (٩٠%) من موارد الطاقة التي يحتاجها سنوياً، وأنَّ العراق يسد الحاجة التركية من هذه الطاقة يصل لنسبة (١٥%) من حاجتها الكلية، وبذلك يعد العراق مصدرًا مهمًا من مصادر الطاقة التركية، كذلك

)19(Stephen C. McCaffrey, International Watercourses Law Agreement For non-navigational purposes, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations Organization, United States of America, 2010, pp. 1-2

يمكن زيادة الصادرات النفطية العراقية إلى تركيا، واعتبار العراق شريكًا استراتيجيًا لتركيا، بما أنَّه يحتل المرتبة الخامسة باحتياطي النفط المؤكد في العالم، وبهذا يستطيع استخدام هذا الجانب كورقة ضغط من أجل عقد اتفاقية لتقاسم المياه بين البلدين، وتفعيل المجلس الاستراتيجي العراقي التركي لإدامة المصالح بين البلدين، وتوثيقها بناء على المصلحة المتبادلة[٢٠]. إنَّ حرمان الجانب التركي من هذه المزايا في مجال التبادل التجاري والاستثماري والطاقة، يعد ضربة استراتيجية كبيرة لا تستطيع الحكومة التركية تحملها، ويعد ذلك من الحلول الاستراتيجية الكبيرة التي يمتلكها العراق، من أجل التعامل مع هذا الملف.

٢. **الجانب السياسي الأمني:** بما أنَّه لا استقرار سياسي وأمني في جنوب تركيا، إلا بوجد قواعد عسكرية تركية في شمال العراق، وكذلك لا استقرار أمني تركي بدون منع "حزب العمال الكردستاني"[٢١] من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، إذ يمكن للجانب العراقي الحد من خطورة حزب العمال الكردستاني على تركيا، عن طريق احتواء الطموحات السياسية الكردية الواقعية، وإقامة علاقات جيدة بين الحزب والحكومة المركزية في بغداد، وعن طريق هذا الاحتواء وتقليل الخطر على الجانب التركي، يدفع ذلك من باب المصالح المتبادلة، إلى عقد اتفاق عراقي تركي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، أو أن تتبع الحكومة العراقية سياسة تحد من خطورة حزب العمال الكردستاني بفرض عقوبات عليه، وإدراجه ضمن الحركات الإرهابية الخارجة عن القانون، وهذا ايضاً يقرب من وجهات النظر التركية، وممكن أن يعزز المصالح المشتركة بين الطرفين[٢٢].

---

(٢٠) فاضل النشمي، بغداد وانقرة تتبادل الزيارات عبر وزراء نفط وخارجية البلدين صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٨/٢٢.

(٢١) حزب العمال الكردستاني: وهي جماعة مسلحة كردية تأسست في عام (١٩٧٨) في تركيا من خلال مجموعة من الطلاب الشوعين بقيادة "عبد الله أوجلان"، وتضم حالياً اتباع في تركيا والعراق وسوريا وإيران، يتبنى الحزب الفكر الماركسي الشيوعي، والهدف من أنشاء هذا الحزب هو إقامة دولة كردستان الكبرى، بدأ عملهم العسكري منذ عام (١٩٨٤) وموقع هذا الحزب حالياً هو في شمال العراق، علماً بأن هذا الحزب يصنف منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والعديد من المنظمات ودول العالم. للمزيد ينظر: أشواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠٢٠.

(٢٢) سعيد عبد الرزاق، انقرة وبغداد الى تفاهمات جديدة حول "العمال الكردستاني" وطريق التنمية، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤/٣/٢.

وبعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى في بغداد بين الجانبين التركيا والعراقي، والذي شارك فيه وزراء الخارجية والدفاع والاستخبارات للبلدين، وضع مجلس الأمن القومي العراقي في ٢٠٢٤/٣/١٤، حزب العمال الكردستاني (pkk) ضمن الحركات الإرهابية المحظورة في العراق، وجاء ذلك القرار بسبب تقارب وتفاهم كبير بين الجانبين العراقي والتركي مؤخرًا، وهذه التفاهمات ممكن أن تؤدي إلى انعقاد اتفاقية أمنية شاملة بين البلدين، ومن ضمنها اتفاقية الأمن المائي لتنظيم عملية وصول مياه نهري دجلة والفرات إلى العراق بصورة عادلة، لمواجهة التحديات المائية في العراق، علماً أنَّه تم توقيع اتفاقية تفاهم بين البلدين في عام (٢٠١٩)، من أجل وضع نظام مائي جديد لتقسيم المياه[٢٣].

كذلك يمكن الاستفادة في هذا الجانب السياسي والأمني من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، لما لديهم من قوة ضغط سياسية واقتصادية على الجانب التركي، كوسيطين للحصول على الحقوق المائية العراقية، لاسيّما بعد التقارب الأمريكي العراقي مؤخرًا، وزيارة رئيس الوزراء العراقي الحالي السيد "محمد شياع السوداني" على رأس وفد عراقي كبير إلى واشنطن، ولقائه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في ١٥/٤/ ٢٠٢٤. وأكَّد السيد السوداني على جدية الحكومة العراقية بتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين، فيما أكَّد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" على أنَّ الشراكة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أمر محوري ومهم، عن طريق أهمية العراق للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وتقارب التفاهمات بين البلدين، يمكن تفعيل هذا الجانب في حصول العراق على حقوقه المائية من تركيا، والاستفادة من التأثير الأمريكي في صانع القرار التركي، علماً أنَّ تركيا هي ضمن دول حلف (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤].

المطلب الثاني: مسار توحيد قرار القوى السياسية العراقية:

إنَّ النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، لم يستطع توحيد الرؤى الداخلية حول السياسة الخارجية العراقية بشكل عام، وذلك بسبب التحول من نظام دكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطية، وحداثة النشأة والتجربة الديمقراطية في

(٢٣) حظر حزب العمال الكردستاني يدشن صفحة جديدة من العلاقات العراقية التركية، مركز سياقات، العراق، العدد (١٧٣)، ٢٠٢٤، ص١-٢.

(٢٤) تفاصيل لقاء السوداني وبايدين _ جدية الحكومة بتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي، في ١٥ / ٤ / ٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني الاتي-https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-

العراق، لاسيّما التحديات الداخلية والخارجية الكبيرة التي واجهته، وبذلك أنتج خطابًا سياسيًا عراقيًا غير موحد تجاه القضايا الدولية والإقليمية، فإنَّ التعامل في مسألة المياه مع الجانب التركي، لم تكن موحدة بقرار سياسي عراقي سيادي، بل أثَّر في القرار العراقي الكثير من الاعتبارات القومية والدينية والطائفية، وهذا سبب ضياع كبير للحقوق المائية العراقية، ولاسيّما في مدة حكم رئيس الوزراء العراقي الأسبق "نوري كامل المالكي"، إذ كان هناك تقاطع في الآراء بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك "هوشيار زيباري"، وانتج ذلك خطابًا سياسيًا عراقيًا غير موحد، بل متقاطع في بعض الأحيان تجاه القضايا الإقليمية وسياسة العراق الخارجية، ولاسيّما فيما يتعلق بموضوع المياه [٢٥].

وبذلك فأن من أهم مسارات الحل الاستراتيجي التي يجب ان يمتلكها الجانب العراقي في مجال التفاوض مع تركيا حول مياه نهري دجلة والفرات هي توحيد القرارات والرؤى الداخلية للخروج بقرار سيادي موحد تجاه هذا الملف، وأنشاء غرفة عمليات من خبراء في جميع الوزارات ذات الشأن بهذا الملف مثل وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية وغيرها من الوزارات، لان التناقض في القرارات يضعف موقف المفاوض العراقي، فإنَّ الخروج بقرار موحد يخلق أرضًا صلبة للمفاوض العراقي من جهة، ويتجاوز تعدد الآراء لدوافع دينية وقومية وطائفية والمصالح الخاصة [٢٦].

وفي هذا الموضوع ايضاً لابد أن نتطرق الى أنَّ من ضمن مسار توحيد الرؤى الداخلية، هو أنَّ هناك العديد من الأسباب الداخلية للأزمة المائية في العراق، وهو غياب الرؤية الاستراتيجية الداخلية في التعامل مع هدر مياه نهري دجلة والفرات، فإنَّ الكثير من مياه هذه الأنهار تهدر نحو مياه الخليج العربي، وبذلك يحتاج العراق إنشاء العديد من السدود والقنوات المائية على هذه الأنهار داخل الأراضي العراقية للمحافظة عليها، لاسيما مع غياب الوعي الجمعي حول أهمية المياه والاستعمال الاقتصادي لها، وأنَّ وسائل الزراعة في العراق تعتمد على الوسائل القديمة والبدائية في ري المحاصيل الزراعية، وهذا يتسبب بهدر كميات كبيرة من مياه هذه الأنهار عن طريق التبخر [٢٧].

(٢٥) وسام ناظم الخيكاني، مسارات السياسة الخارجية العراقية بين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)، دار محررو الكتب، بغداد – العراق، ٢٠٢٠، ص٦٠.

(٢٦) عادل بديوي، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد – العراق، ٢٠١٩، ص١.

(٢٧) واقع شح المياه يقسو على المزارعين في العراق، صحيفة العرب، المملكة المتحدة، ٣١ / ١٠ / ٢٠٢٢.

وصدر تقرير في عام (٢٠٢٣) لمركز "تمكين السلام" العراقي، يتناول موضوع الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، وتوصل إلى أنَّ هناك ضعفًا في اهتمام السلطة السياسية العراقية بموضوع المياه في العراق بشكل عام، وعدم توحيد الرؤى حول ذلك، بل عدم وضوح الجهة المسؤولة للتفاوض حول موضوع المياه، هل هي وزارة الخارجية أم وزارة الموارد المائية أم وزارة الزراعة أو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، إذ إنَّ كل جهة تضع اللوم على الأخرى في عملية ضعف التفاوض حول هذا الملف وتأخره. ولكن ادركت الحكومة العراقية الخطر الكبير بعد اكتمال إنشاء سد "اليسو" في تركيا عام (٢٠١٨)، وانخفاض المخزون المائي العراقي بشكل كبير، وعلى أثر ذلك تم عقد مذكرة تفاهم مائية بين البلدين عام (٢٠١٩)، لتنظيم عملية تقاسم المياه، وكذلك يؤكد التقرير بأنَّ حكومة السيد "محمد شياع السوداني" تتمتع بعلاقات دبلوماسية كبيرة مع دول الجوار، والذي انتج اللقاء بين الرئيس التركي ورئيس الوزراء العراقي في أنقرة ٢١/ ٣/ ٢٠٢٤، بتعهد الرئيس التركي بزيادة كمية المياه الواصلة إلى الحدود العراقية، فيما تحدث رئيس الوزراء العراقي بصورة مباشرة خلال اللقاء عن احتياجات العراق المائية، وضرورة التوصل لاتفاق ملزم بين الطرفين[٢٨].

المطلب الثالث: مسار اللجوء إلى التحكيم ومحكمة العدل الدولية:

إذا لم ينجح المسار الدبلوماسي وتوحيد الرؤى الداخلة في الحصول على الحقوق المكتسبة العراقية من مياه نهري دجلة والفرات، يستطيع العراق اللجوء إلى سياسة التحكيم الدولي، وهي من الوسائل الدبلوماسية السلمية التي نصَّت عليها مبادئ منظمة الأمم المتحدة، ويكون التحكيم بالتعاون بين دول المصب لهذه الأنهار، هما: العراق وسوريا، إذ يمكنهما عرض هذه القضية على المجتمع الدولي والاستماع إلى التحكيم، باعتبار أنَّ نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان، والجانب التركي يتعمد إلحاق الضرر بدول المصب، على الرغم من أنَّ قرار التحكيم الدولي غير ملزم لأطراف التحكيم، ولكنه يصنع رأيًا عامًا دوليًا

(٢٨) زمة المياه في العراق "إرادة سياسية غائبة" منذ عقود وفرصة أمام السوداني، على الرابط الالكتروني الاتي،

https://www.alhurra.com/iraq/2023/08/08/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A

يقر بأحقية دول المصب من هذه الأنهار، ويصنع ورقة ضغط على الجانب التركي بأنَّ أراءهم حول التعامل مع هذه الأنهار غير صحيحة، ويجب إعطاء دول المصب حقوقهم المائية [٢٩].

وفي مجال لجوء العراق إلى محكمة العدل الدولية التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة للحصول على حقوقه المائية، يعد هذا الإجراء حقًا من حقوقه المشروعة، إذ من اختصاص هذه المحكمة التقاضي أمامها، يكون بين الدول حصراً طبقاً للمادة (٩٢) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لأنَّ الجانب التركي يهدد السلم والأمن الدوليين، وهما من أهم الأهداف التي قامت عليها هذه المنظمة، وهذا الإجراء يحتاج إلى نقطتين مهمتين: الأولى، هي إعداد فريق دبلوماسي وقضائي عراقي عالي المستوى، للتقاضي أمام هذه المحكمة، والنقطة الثانية، يحتاج الجانب العراقي تفعيل دور حلفائه الاستراتيجيين في مجلس الأمن الدولي، ولاسيّما الحلفاء الدائمين العضوية في هذا المجلس، لما لهم من دور كبير في التأثير في قرارات هذه المنظمة، وأبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لها دور كبير في هذه المنظمة، وأيضاً لها دور كبير ومؤثر في الجانب التركي، وفعلاً بدأ الجانب العراقي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للحصول على حقوقه المائية، فقد جدد وزير الموارد المائية العراقية السابق "مهدي رشيد" تهديده إلى دول المنبع، باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، للحفاظ على حقوق العراق المائية [٣٠].

علماً أنَّه سبق للجانب العراقي تقديم دعوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية ضد الجانب التركي، حول نهري دجلة والفرات في عام (١٩٧٨)، بسبب انخفاض المخزون المائي العراقي، ولكن خسر العراق هذه الدعوى، فقد ردتها محكمة العدل الدولية ولعدة أسباب، أهمها: إنَّ الجانب العراقي لا يستفيد بشكل كافٍ من المياه الواصلة إلى أراضيه، وتهدر أغلبها إلى الخليج العربي، ولكن في الوقت الحالي تغيرت المقاييس بشكل كبير، وعملت تركيا على إنشاء السدود على نهري دجلة والفرات دون علم الجانب العراقي، وقطعت المياه الواصلة إلى العراق بشكل كبير، وهذا يخالف القوانين الدولية والقواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه الدولية للدول المتشاطئة، وتقديم الدعوى في هذا الوقت يمنح العراق الكثير من حقوقه المائية. وفي مؤتمر بغداد الثالث للمياه الذي عقد في منتصف عام (٢٠٢٣)، أكد وزير الموارد المائية العراقي "عون ذياب عبد الله" على أنَّ "العمل

(٢٩) حيدر أدهم، لجوء العراق الى المحافل الدولية بخصوص مشكلة المجاري المائية الدولية المشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص٣.

(٣٠) هدى العزاوي، هل يلجأ العراق لنقل ملف المياه الى المحاكم الدولية، جريدة الصباح، العراق، ١٣ / ٦ / ٢٠٢٢.

الجاد والتخطيط الصحيح يمكّن من حل هذه الأزمة مع دول الجوار، وأنَّ الحكومة العراقية أعطت اهتمامًا كبيرًا لملف المياه"، لاسيّما أنَّ رئيس الوزراء العراقي أكَّد في المؤتمر ذاته، على أنَّ "ملف المياه من المشكلات التي ورثتها الحكومة العراقية من النظام السابق، واستمر عدم الادراك لهذا الملف إلى أن وصل الحال إلى هذه المرحلة الحرجة، وأنَّ الحكومة وضعت ملف المياه ضمن أولوياتها للتفاوض مع دول المنبع"[٣١].

الخاتمة

إنَّ الصراع الدولي حول المياه بين دول المنبع والمصب لنهري دجلة والفرات، يسير في اتجاه تصاعدي، لأنَّ هناك انخفاضًا في كمية هذه المياه من جهة، وزيادة عدد السكان من جهة أخرى، ويؤكد الخبراء بأنَّ الحروب القادمة في العالم، لن تكون حروب ايدولوجية بين الدول، بل هي حروب على الموارد الطبيعية لندرتها وتراجع المخزون العالمي لها، ومن ناحية فإنَّ الجانب التركي لا يسعى إلى الوصول إلى اتفاقية ملزمة بين البلدين، لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات، ويتعمد إلحاق الضرر بالجانب العراقي وبمخزونه المائي، وأخرج مساحات زراعية كبيرة من خط الإنتاج، وجفف الأهوار، وهذا هدد طبيعة الحياة في العراق، علماً أنَّ نهري دجلة والفرات هما عصب الحياة في العراق، وهما مصادر المياه الرئيسة لهذا البلد، وأنَّ الجانب العراقي لم يتبع سياسة خارجية موحدة في التعامل حول هذا الملف مع الجانب التركي، بل لم يستعمل مقومات قوته الدبلوماسية للحفاظ على حقوقه، ويعود ذلك بسبب عملية التحول في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، والتحديات الداخلية والخارجية الكبيرة التي واجهته مؤخرًا.

بالمقابل إنَّ الجانب العراقي لديه العديد من مسارات الحل الدبلوماسي، والتي يستطيع تفعيلها للتعامل مع هذا الملف، وأهمها توحيد الرؤى الداخلية العراقية حول التعامل مع هذا الملف مع دول المنبع وبالتحديد تركيا، لاسيما أنَّ الجانب العراقي يستطيع الاستفادة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية في التعامل مع هذا الملف، والتفاوض من منطلق

(٣١) حمزة مصطفى، العراق يطالب بتدخل دولي لمواجهة جفاف دجلة والفرات، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، ٦ / ٥ / ٢٠٢٣.

المصالح المتبادلة بتفعيل جانب التبادل الاقتصادي، وتصدير النفط العرقي إلى تركيا، لاسيما الاستفادة من الأمور الأمنية حول حزب العمال الكردستاني، وتأثير هذا الموضوع في عملية التفاوض، كذلك يستطيع الجانب العراقي من ضمن الحلول الاستراتيجية لهذا الصراع، هو اللجوء إلى المنظمات الدولية المؤثرة ومحكمة العدل الدولية، لعرض قضيته والحصول على حقوقه المائية المشروعة، وأنَّ موضوع المياه في العراق أصبح يهدد طبيعة الحياة في هذا البلد بشكل عام، ويحتاج إلى تحرك حكومي سريع، وإعطاء أولوية لموضوع المياه ضمن المشاريع الحكومية.

قائمة المصادر

اولاً – الكتب:

١. جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥).
٢. محمد بديوي، التعطيش السياسي / تفاصيل في مسألة المياه في العراق، دائرة الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة العراقية، بغداد – العراق، (٢٠٠١).
٣. حيدر أدهم، لجوء العراق الى المحافل الدولية بخصوص مشكلة المجاري المائية الدولية المشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١.
٤. وسام ناظم الخيكاني، مسارات السياسة الخارجية العراقية بين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)، دار محررو الكتب، بغداد – العراق، ٢٠٢٠.

ثانياً - المجلات الدورية:

١. منير محمود، مفهوم الصراع/ دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، العدد (٣)، ١٩٩٧.
٢. رحيم حايف السلطاني، نهر الفرات بين المدلول الجغرافي والتاريخي، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٥.

٣. حبيب راضي، وأخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، العدد (٧)، (٢٠٠٨).
٤. علي عبد الحسين، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، العدد (٣٠)، ٢٠١٦.
٥. سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، بغداد – العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩.
٦. راجي يوسف البياتي، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية التركية، مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٢٩)، ٢٠١٩.
٧. سعد جاسم، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، بغداد- العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٨.
٨. شواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠٢٠.

ثالثاً – الصحف:

١. زهير المالكي، ملف دجلة والفرات والتحديات على العراق، صحيفة المثقف، استراليا، ٢٠١٨/٢/١٩، العدد (٤١٨٥).
٢. ١٥ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا، جريدة المدى، بغداد العراق، العدد (٥٤٩٤)، ٢٠٢٣/٨/٢٢.
٣. فاضل النشمي، بغداد وانقرة تتبادل الزيارات عبر وزراء نفط وخارجية البلدين صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٨/٢٢.
٤. سعيد عبد الرزاق، انقرة وبغداد الى تفاهمات جديدة حول "العمال الكردستاني" وطريق التنمية، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤/٣/٢.
٥. واقع شح المياه يقسو على المزارعين في العراق، صحيفة العرب، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢/١٠/٣١.
٦. هدى العزاوي، هل يلجأ العراق لنقل ملف المياه الى المحاكم الدولية، جريدة الصباح، العراق، ٢٠٢٢/٦/١٣.
٧. حمزة مصطفى، العراق يطالب بتدخل دولي لمواجهة جفاف دجلة والفرات، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، ٦/ ٢٠٢٣/٥.

رابعاً - مراكز البحوث والدراسات:

١. شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠.
٢. عبد الكريم سلومي، السياسة المائية التركية وأثرها على العراق مستقبلاً، مؤسسة الحوار المتمدن، الامارات العربية، العدد (٦٥٣٩)، ٢٠٢٠.
٣. لؤي خير الله، المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق، مركز دراسات العربي الأوربي، باريس – فرنسا، ٢٠٠٠.
٤. إبراهيم يسري، القواعد القانونية لإدارة الأنهار الدولية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة – مصر، ٥ / مايو / ٢٠١٦.
٥. القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات قانونية، الجزائر، ١٤ / حزيران / ٢٠١٩.
٦. عادل بديوي، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد – العراق، ٢٠١٩.
٧. حظر حزب العمال الكردستاني يدشن صفحة جديدة من العلاقات العراقية التركية، مركز سياقات، العراق، العدد (١٧٣)، ٢٠٢٤.

خامساً - الرسائل والاطاريح:

١. حامد محمد السوداني، العلاقات العراقية التركية، رسلة ماجستير، جامعة الموصل- كلية التربية، العراق، ٢٠٠٩.

سادساً - شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

١. وسام ناظم الخيكاني، استراتيجية العلاقات المائية بين تركيا والعراق، مركز الترا عراق، بغداد، ٢٠٢٠، على الرابط الالكتروني الاتي
https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%85%D8%A7%D9%84%A7%D9%86%D9%8A/%D8%A3%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%AA.
٢. تفاصيل لقاء السوداني وبايدن _ جدية الحكومة بتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي، في ٢٠٢٤/٤/١٥، على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-

٣. أزمة المياه في العراق "إرادة سياسية غائبة" منذ عقود وفرصة أمام السوداني، على الرابط الالكتروني الآتي:
https://www.alhurra.com/iraq/2023/08/08/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A

سابعاً – المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Stephen C. McCaffrey, International Watercourses Law Agreement For non-navigational purposes, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations Organization, United States of America, 2010.